ما تحتاجه فعلاً قوات البشمركة الكردية في العراق

مايكل نايتس

لم يكن أكراد العراق قبل الأول من آب/أغسطس قد شعروا بكامل وطأة اعتداءات «الدولة الإسلامية في العراق والشام» («داعش»، التي تطلق على نفسها الآن اسم «الدولة الإسلامية»). ولكن بعد توجيه التنظيم سلسلة من الضربات القوية ضد وحدات البشمركة الكردية بين الموصل والحدود السورية، باتت قوات «حكومة إقليم كردستان» منخرطة بشكل كامل. وفي 5 آب/أغسطس، صرح رئيس «حكومة إقليم كردستان» مسعود بارزاني قائلاً "[قررنا الخروج من مرحلة الدفاع]، ومحاربة الإرهابيين إلى آخر نفس، [أصدرنا الأوامر لقوات البيشمركة والجهات المعنية الأخرى] بمهاجمة المتطرفين [وأعداء الكرد وكردستان بكل ما أوتوا من قوة]."

وبالتأكيد يجدر بالولايات المتحدة أن تدعم حلفاءها التاريخيين – أي أكراد العراق – في هذه المعركة. ولكن وسط صخب الأصوات المطالبة بتدخل واشنطن لتسليح البشمركة، من الضروري استقاء بعض الدروس من القتال الأخير لإلقاء الضوء على الحاجات الأكثر إلحاحا للجيش الكردي.

الأداء العسكري الكردي

بين الأول والثالث من آب/أغسطس أطلقت «داعش» هجوماً مرحلياً غرب محافظة نينوى في المثلث الذي يضم منطقة سد الموصل ومعبر الربيعة على الحدود السورية وقضاء سنجار، وهو نتوء خاضع للسيطرة الكردية وسكانه بالدرجة الكبرى من الأقلية اليزيدية في العراق. ودفعت هذه الاعتداءات عدداً من قوات البشمركة إلى الانسحاب إلى منطقة «حكومة إقليم كردستان» أو حتى إلى كردستان السورية من أجل الفرار من وجه «داعش». وفي الوقت نفسه، تنخبط القوات الكردية في معركة استنزاف متارجحة ضد «داعش» في بلدتي جلولاء والسعدية، عند الناحية الشرقية من «إقليم كردستان» داخل محافظة ديالى.

وفي محاولة لتفسير انتكاسات البشمركة في هذه المعارك، ركزت وسائل الإعلام الكردية على الحاجة إلى مزيد من الأسلحة وأكثرها حداثة. وكان أحد المواضيع الرئيسية الأخرى التي تناولتها هو النقص في الذخيرة – وهذه ذريعة تقليدية تستعملها جيوش الشرق الأوسط لحفظ ماء الوجه، انطلاقاً من المبدأ القائل إنه حتى أبسل الجيوش تضطر للتراجع إذا ما افتقرت إلى الوسائل اللازمة للقتال.

وفي حين قد تكون هذه التبريرات صحيحة جزئياً، تسلط المعارك في نينوى وديالى الضوء على عدد من نقاط الضعف الأخرى التي تعاني منها البشمركة والتي يمكن وينبغي الحد منها عبر التعاون الأمني الأميركي. وتشمل نقاط الضعف هذه ما يلي:

- سوء تنظيم واستعداد القوات: لعل السبب الأول لسقوط غرب نينوى بيد «داعش» هو أن جهوزية القوات الكردية صعّبت الدفاع عن تلك المنطقة. فمناطق سنجار والربيعة تضم بقعة أرض واسعة عند الحدود السورية تتوغل عميقاً داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة «داعش». ويتطلب تحصين هذه المناطق بالشكل المناسب عدداً كبيراً من القوات، مع ذلك كانت فصيلتان صغيرتان فقط من البشمركة متمركزتين هناك في الأول من آب/أغسطس. وعلى النحو ذاته، تمكن تنظيم «داعش» من إقامة مراكز أمامية متقدمة له عند ضفتي نهر دجلة باقترابه من سد الموصل وفي المناطق المسيحية الواقعة شرقي الموصل، وذلك بسبب قلة قوات البشمركة في تلك المناطق. ولا يعود ذلك إلى عدم امتلاك «حكومة إقليم كردستان» للقوات الكافية – بل إلى الإفراط في حشد وحدات البشمركة حول كركوك حيث يتنافس الحزبان الكرديان الرئيسيان، «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و «الاتحاد الوطني الكردستاني»، على السلطة.

- المشاحنات والمنافسات الداخلية بين الأكراد: كان من شأن زلات البشمركة في نينوى وديالى أن جرحت الكبرياء العسكري للأكراد، ما أدى إلى تبادل الاتهامات بين مناصري «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني». والأسوأ من ذلك هو أن هذه الانتكاسات نتجت جزئياً على ما يبدو عن سوء التنسيق بين وحدات «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» حتى حين كانت هذه الوحدات مجموعة سوياً تحت راية «كتائب الحرس الإقليمي»، الموحدة ظاهرياً. وحيثما فشلت هذه الوحدات، اقتضى الحل في غالب الأحيان باستدعاء وحدات البشمركة الأقل احترافاً ولكن الأكثر موثوقية والتي لا تزال تحت سيطرة الأحزاب.

-نفور العشائر السنية: يضم كل من غرب نينوى وديالى شبكات متينة من العشائر السنية العربية، لا سيما في الربيعة حيث مقر اتحاد عشيرة شمر. وللأسف، تربط بين الجيش الكردي وعشائر تلك المناطق علاقات سيئة، وهذا يعني أنه لا يمكن لوحدات البشمركة أن تتوقع إلا القليل من الدعم الاستخباراتي أو المساعدات من هذه المجتمعات السنية العربية أو قد لا تتوقع أي شيء. ومع أن إرساء علاقة أفضل بين الطرفين ليس بالمهمة السهلة نظراً إلى التاريخ المرير من التنازع على الأراضي بين العرب والأكراد، قد تصبح هذه المساعي حيوية إذا كانت «حكومة إقليم كردستان» تعتزم تحصين هذه المناطق على المدى البعيد.

- المفاجأة التكتيكية: ليست القوات الكردية أقل عرضة من الجيش العراقي إلى الذعر الذي تسببه الهجمات المفاجئة، على غرار زحف «داعش» في الموصل خلال حزيران/يونيو وهجومها الأخير على سنجار.

- قلة الخبرة: على الرغم من أن قوات البشمركة خضعت لتدريب مكثف، لا سيما عناصر «كتائب الحرس الإقليمي»، لا تزال عدة وحدات كردية تفتقر إلى الخبرة. وفي حين حارب قادتها الأكبر سناً جيش صدام في حرب العصابات، إلا أن هذه الخبرات لا تهيئهم بالضرورة لحرب الميليشيات القائمة على الآليات العسكرية أو لمحاربة التمرد – فالصياد لا يعرف تلقائياً كيف يلعب دور الحارس، ولا يملك أي ضابط بين كبار الضباط والمخططين في البشمركة الخبرة في نهج الحرب الهجومية الحديثة التي تجمع بين مختلف أنواع الأسلحة، في حين أن الأفراد العاديين هم عادة أصغر سناً ويفتقرون إلى الخبرة القتالية وكذلك إلى عنصر جوهري هو المهارات اللغوية العربية اللازمة للتفاعل بطريقة مثمرة مع المجتمعات العربية السنية.

- المعدات واللوجستيات: تملك البشمركة مخازن كبيرة من الأسلحة الثقيلة، بما فيها الدبابات والمدفعيات الصاروخية ومدافع هاوتزر، مما يبطل صحة أي مزاعم بأن تنظيم «داعش» يستطيع التفوق عليهم بعدد أسلحته. ولكنها قد تفتقر إلى كمية الذخيرة اللازمة للحفاظ على وابل القصف المدفعي طيلة فترة العمليات الهجومية، وإلى قطع الغيار ومؤهلات الصيانة اللازمة لإبقاء أساطيل الآليات المدرعة صالحة للاستعمال. بمعنى آخر، تواجه البشمركة عجزاً لوجستياً لكنه ليس على مستوى المعدات.

المساندة العملية من الولايات المتحدة

سبق للولايات المتحدة أن حاربت إلى جانب البشمركة في الماضي، وهي قادرة على هذا بمساعدة قوية مرة أخرى. وقد تكون شحنات الأسلحة جزءاً من هذا المسعى؛ وفي الواقع، أن الطريقة الأبسط لضمان الدعم اللوجستي والإعانة من الولايات المتحدة هي أن تتلقى البشمركة الأسلحة والآليات الأميركية وتستخدمها. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ماسة لمعدات مثل الصواريخ الخفيفة المضادة للدبابات وأجهزة اللاسكي ومعدات الرؤية الليلية والدروع الواقية. ولكن يوسع واشنطن أن تساعد بطرق أخرى أيضاً، وبشكل فوري في بعض الحالات:

- الدعم العملياتي والاستخباراتي: على الرغم من أن «داعش» تنتهج مستوى جيداً من الأمن العملياتي، ستساعد الأصول الاستخباراتية الأميركية بلا شك في الحد من قدرة التنظيم على تنفيذ المباغتات التكتيكية ضد البشمركة. وبوسع واشنطن أيضاً أن تقدم المشورة الموضوعية التي قد تسهم في التغلب على بعض التوتر الداخلي بين الأكراد حول نشر القوات ودمجها.

-القوة الجوية: تستطيع الولايات المتحدة أن تجمع بين قوات البشمركة البرية والقوة الجوية العراقية والأميركية. فخلال اجتياح الولايات المتحدة للعراق عام 2003، كانت القوة المشتركة بين جنود البشمركة والضربات الجوية الأميركية كاسحة. ومن أبرز مجالات التنسيق الأميركي إقامة وصيانة "خط تنسيق الدعم الناري" الذي يحدد شبكات الخرائط التي يمكن فيها للقوات الجوية العراقية أن تقصف في أي وقت كان. إلا أن الجيش الأميركي هو وحده الذي يملك الخبرة وقدرات المراقبة والصلات ببغداد وأربيل اللازمة للحفاظ على نظام قادر على تقليص حوادث النيران الصديقة إلى حده الأقصى. وإذا توفرت مروحيات الأباتشي وطائرات أف 16 العراقية، وعند توفرها، تستطيع بغداد أن ترسل إشارة ترحيب إلى أربيل عبر جعل مهمتها الأولى دعم القوات الكردية – وليس تشكيل خطر عليها.

- اللوجستيات: تتمتع الولايات المتحدة في وضع جيد يخولها تسليم كميات من الذخائر التي تعود إلى "الكتلة الشرقية" وقطع الغيار التي يحتاجها الأكراد لإبقاء أسلحتهم الثقيلة من الحقبة السوفياتية صالحة للاستعمال. فتوفير هذه الإمدادات عبر الولايات المتحدة عوضاً عن أطراف ثالثة أقل دقة قد يطمئن بغداد، الأمر الذي يمكن أن يسهل بدوره صعوبة الحصول على شهادات المستخدم النهائي للأسلحة المسلمة إلى «حكومة إقليم كردستان».

-الدمج الطويل الأجل لـ «كتائب الحرس الإقليمي» ضمن وزارة البشمركة: لطالما دعمت الولايات المتحدة الجهود التي تبذل لإضفاء صفة محترفة للقوات الكردية تحت راية وزارة موحدة لـ «حكومة إقليم كردستان». ومن شأن المشاركة والتدريب الأميركيين أن يساعدا في الحد من خطر تجزئة البشمركة في المستقبل بين الأحزاب – وهي حصيلة ستزعزع الاستقرار بشكل كبير في «حكومة إقليم كردستان». ويجب كذلك على الجيش الأميركي أن يوفر بصورة مشتركة التدريب على الأسلحة والمشورة حرصاً على استخدام المدرعات والمشاة والمدفعيات والأصول الجوية بفعالية.

على الرغم من أن قوات البشمركة تلقت بعض الضربات العنيفة في الأسابيع القليلة الماضية، إلا أنها تقوم بالفعل بهجومها المضاد – والحق يقال، بشكل أسرع من الجيش العراقي المدرب على يد الولايات المتحدة. ولا يزال الجيش الكردي هو الحليف الأمثل ضد «داعش»: فهو يملك التحفيز العالي، والتجهيز الجيد، والموقع المثالي للهجوم على «داعش» على جبهة واسعة. لقد آن الأوان لبدء الضربات الجوية الأميركية دعماً للبشمركة ولتكثيف التعاون الأمني الأميركي الشامل. ولا بد لهذا الجهد الأخير أن يكون مصمماً بشكل يخوله الاستمرار حتى بعد انتهاء المعركة الحالية ضد «داعش»، وأن يشمل على أكثر من مجرد تقديم الأسلحة الأميركية.

عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"

قيم الديموقراطية بين الغياب والحضور

السيد ياسين

سبق لي في كتابي «الوعي التاريخي والثورة الكونية» الصادر عن «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» عام 1996 أن أكدت على التغيرات العميقة التي لحقت ببنية المجتمع العالمي والتي تتعلق أساساً بالانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي، الذي يتحول – ببطء وإن كان بثبات – إلى مجتمع المعرفة، مرافقاً في ذلك صعود ما يطلق عليه «اقتصاد المعرفة» حيث ستصبح المعرفة هي المولدة الرئيسية للثروة.

وقد أطلقت على مجمل التحولات التي شهد العالم ملامحها وقسماتها البارزة الثورة الكونية. وهي في تقديري ثورة مثلثة الأبعاد فهي أولا ثورة سياسية تتعلق بالانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية، وهي ثانيا ثورة قيمية يبرز فيها الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، وهي ثالثا وأخيرا ثورة معرفية تقوم على أساس الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

وأريد هنا أن أستعيد ما ذكرته من قبل عن إشكاليات الثورة السياسية خصوصاً في العالم العربي، حيث تسود الشمولية والسلطوية، في ما يتعلق بضرورة التفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية، والتي خالفتها بشكل صارخ جماعة «الإخوان المسلمين» حين صعدت بعد انتخابات ديموقراطية إلى قمة السلطة في مصر.

وليس هناك من شك في أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية في عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية.

ويمكن القول إنه حوالي منتصف الثمانينات حدث تحول ملحوظ لصالح الديموقراطية، في مجال الأفكار وفي مجال الوقائع على السواء، في سياق الحساسيات الشعبية، وكذلك في نظر المفكرين والقادة السياسيين.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف ولماذا حدث التغير؟ وهل مقدّر له الدوام، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديموقراطية في العالم؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة، وهل ستطبق بجدية ونزاهة، أم أن الديموقراطية ترتكز إلى أفكار غامضة، غير متماسكة وزائفة، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية في حبائل عبودية من نوع جديد؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون، وهم يرصدون اتساع نطاق الديموقراطية في العالم، ليس فقط في بلاد أوروبا الشرقية، والتي كانت ترزح تحت وطأة النظم الشمولية، وتحررت منها تماما، ولكن أيضا في بلاد العالم الثالث، والتي شرعت في الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية بخطوات متدرجة أو من خلال الثورة الشاملة. ومن بين القضايا المهمة التي تثار في هذا الصدد: هل يمكن تصدير الديموقراطية؟ إن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن ما زالوا يعتقدون – تحت تأثير أفكار المركزية الأوروبية – أن الديموقراطية الغربية نظرية متكاملة، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب، يقعون في خطأ جسيم، ذلك أنه ليست هناك نظرية وحيدة للديموقراطية تتسم بالتناسق الداخلي، ويمكن بالتالي نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي، وفي أي مرحلة تاريخية. ذلك أن الديموقراطية – كما نشأت تاريخيا في المجتمعات الغربية – تأثرت في نشأتها وممارستها تأثرا شديدا بالتاريخ الاجتماعي الفريد لكل قطر ظهرت فيه.

ومن ثم نحتاج – في العالم الثالث بشكل عام، وفي الوطن العربي بوجه خاص – ونحن ما زلنا نمر الآن في مرحلة الانتقال من السلطوية إلى الديموقراطية، إلى أن نفكر في النموذج الديموقراطي الذي علينا أن نتبناه، والذي يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في الوطن العربي.

ونجد في هذا الصدد اتجاهين رئيسيين: اتجاه الأنظمة السياسية العربية، واتجاه المثقفين العرب الممثلين للتيارات السياسية المختلفة.

أما اتجاه الأنظمة العربية – على وجه الإجمال – فهو الانتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة، وبخطى وئيدة ومتدرجة. وتساق في هذا السياق حجج شتى، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومي، كما تعرفه هذه الأنظمة، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ومن ناحية أخرى، فإن اتجاه المثقفين العرب – على وجه الإجمال أيضا – يميل إلى توسيع الدائرة، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أي حدود، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود، وتمارس الصحافة حريتها بغير رقابة، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدني بغير تعقيدات ببروقراطية.

غير أن المشكلة الحقيقية لا تكمن في الوقت الراهن في الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة، مع أهمية هذا الصراع، ولكنها تتمثل في الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المدني ذاته، بين رؤيتين متناقضتين: رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة، تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية، وتهدف محو التشريعات الوضعية، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. أما الرؤية المضادة فهي الرؤية العلمانية بكل تفريعاتها، والتي تؤمن بفصل الدين عن الدولة وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغي أن تكون هي أساس البنيان الدستوري والقانوني، مع الحرص على ألا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كل ذلك في إطار التعددية السياسية، والتي لا ينبغي أن تفرض عليها قيود.

وهناك رأي يقول إنه في مجال الديموقراطية، ينبغي التفرقة بين إجراءات الديموقراطية وقيم الديموقراطية.

وفي تصورنا أنه في مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، لا بد من إجراء حوار وطني واسع ومسؤول، بين الفصائل والتيارات السياسية كافة، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديموقراطية، وينص على تراضي الأطراف كافة بالاحتكام، ليس فقط لإجراءات الديموقراطية، وإنما لقيمها أيضا. غير أن هذا الميثاق لكي يطبق بصورة واقعية، ينبغي أن يتضمن من الآليات، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية، إذا ما أتيح لتيار سياسي معين أن يحصل على غالبية في الانتخابات. ويمكن التفكير في هذا الصدد، في إنشاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التي تراقب العملية الديموقراطية، وتمنع الخروج على قواعدها.

بعبارة مختصرة نحتاج في الوطن العربي إلى إبداع فكري لصياغة نموذج ديموقراطي صالح للتطبيق، لا يكون نقلا آليا لقواعد الديموقراطية الغربية من ناحية، ولا يخضع من ناحية أخرى للموضعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد. نموذج ديموقراطي يتجه إلى المستقبل، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة، حتى تضمن أوسع مشاركة جماهيرية في عملية اتخاذ القرار.

ولو طبقنا التفرقة السابقة بين آليات الديموقراطية وقيم الديموقراطية على الحالة المصرية لاكتشفنا أن فصيلا أيديولوجيا يرفع شعار «الإسلام هو الحل» وهم «الإخوان المسلمون» أباحوا لأنفسهم شراء الأصوات الانتخابية بناء على فتوى «إخوانية» قالت أن ليس في ذلك حرج، لأن العملية هي تكتيك انتخابي! وإذا أضفنا إلى ذلك تأثير القبلية والعصبيات في الريف على وجه الخصوص على اختيار المرشحين، واستخدام العنف والبلطجة للتأثير في المرشحين والناخبين، لأدركنا أن قيم الديموقراطية قد أهدرت بشكل صارخ.

وهذا هو الذي يجعلنا نبحث ليس عن تأثير التحولات الديموقراطية على الأوضاع الاجتماعية والثقافية، ولكن العكس، بمعنى تأثير الأنساق الاجتماعية والقيم الثقافية السائدة على مجمل اتجاهات التحول الديموقراطي، ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى أن منهجية التحليل الثقافي ينبغي أن تسبق في التطبيق منهجية التحليل السياسي.

عن "الحياة" اللندنية